

Distr.: General
5 December 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون
البند ٢٤ من جدول الأعمال

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد دافيد موليت ليند (غواتيمالا)

أولا - مقدمة

- ١ - قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، بناء على توصية المكتب، أن تدرج البند المعنون "التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية" في جدول أعمال دورتها الرابعة والسبعين وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.
- ٢ - ونظرت اللجنة في هذا البند في جلساتها الثامنة والتاسعة والثالثة والعشرين والخامسة والعشرين والسادسة والعشرين المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر و ٢١ و ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. ويرد سرد لمناقشة اللجنة للبند في المحاضر الموجزة ذات الصلة^(١). ويؤجّه الانتباه أيضاً إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من الثانية إلى الخامسة المعقودة في ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر^(٢).
- ٣ - ومن أجل نظرها في هذا البند، كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة: (أ) تقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/74/237)؛

(١) A/C.2/74/SR.8، و A/C.2/74/SR.9، و A/C.2/74/SR.23، و A/C.2/74/SR.25، و A/C.2/74/SR.26.

(٢) انظر A/C.2/74/SR.2، و A/C.2/74/SR.3، و A/C.2/74/SR.4، و A/C.2/74/SR.5.



- (ب) مذكرة من الأمين العام يجيل بها تقريراً عن القرارات والتوصيات الرئيسية الخاصة بالسياسات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي (A/74/79-E/2019/58).
- ٤ - وفي جلستها الثامنة المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى الموظف المسؤول عن شعبة أهداف التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان استهلاكي.
- ٥ - وفي جلستها ٢٣ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ببيان فيما يتعلق بمشاريع القرارات المعروضة على اللجنة^(٣).

ثانياً - النظر في المقترحات

ألف - مشروع القرار A/C.2/74/L.2/Rev.1

- ٦ - في الجلسة ٢٣ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل بنغلاديش، بالنيابة عن إريتريا، وبابوا غينيا الجديدة، وبوتان، وتايلند، وتيمور - ليشتي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسري لانكا، وسورينام، والفلبين، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، ونيبال، وهايتي، والهند مشروع قرار بعنوان "الألياف النباتية الطبيعية والتنمية المستدامة" (A/C.2/74/L.2/Rev.1).
- ٧ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.
- ٨ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أعلنت أمينة اللجنة أن الاتحاد الروسي، وإسواتيني، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وأوغندا، وأيرلندا، وبالاو، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، وسنغافورة، والسودان، وطاجيكستان، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيت نام، وكازاخستان، وكندا، وكوستاريكا، وماليزيا، وملديف، ونيكاراغوا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وفي وقت لاحق، انضمت أيضاً الأردن، وأفغانستان، وإكوادور، وأنغولا، وأوروغواي، وباراغواي، وبليز، وبنما، وبوتسوانا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسلفادور، والسنغال، وسيراليون، والصين، وغامبيا، وغينيا، وكوبا، وكينيا، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، ونيجيريا إلى مقدمي مشروع القرار.
- ٩ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/74/L.2/Rev.1 (انظر الفقرة ٢٦، مشروع القرار الأول).
- ١٠ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيان كل من ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية وممثل المكسيك.

باء - مشروع القرار A/C.2/74/L.6/Rev.1

- ١١ - في الجلسة ٢٣ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض المراقب عن دولة فلسطين، باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، مشروع قرار بعنوان "اليوم الدولي للشاي" (A/C.2/74/L.6).

(٣) انظر A/C.2/74/SR.23.

- ١٢ - وفي جلستها الخامسة والعشرين المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح (A/C.2/74/L.6/Rev.1)، مقدم من مقدمي مشروع القرار A/C.2/74/L.6.
- ١٣ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.
- ١٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا، نقح المراقب عن دولة فلسطين مشروع القرار شفويا، باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧٣ المؤرخ ١٦ الأول/أكتوبر ٢٠١٨.
- ١٥ - وفي جلستها الخامسة والعشرين أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/74/L.6/Rev.1، بصيغته المعدلة شفويا، بتصويت مسجل بأغلبية ١١٨ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع ٤٥ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ٢٦، مشروع القرار الثاني). وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغواتيمالا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وفانواتو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس، واليمن.

المعارضون:

أستراليا، وإسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

إسبانيا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا،

والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان.

١٦ - وفي الجلسة نفسها، وقبل التصويت، أدلى ممثل إسرائيل ببيان تعليلا للتصويت.

١٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا، وبعد التصويت، أدلى ببيان تعليلا للتصويت ممثل كل من فنلندا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية، وممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

١٨ - وفي الجلسة ٢٥ أيضا، أدلى ممثل الصين ببيان بعد اعتماد مشروع القرار.

جيم - مشروعا القرارين A/C.2/74/L.7 و A/C.2/74/L.64

١٩ - في الجلسة ٢٣ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عرضت المراقبة عن دولة فلسطين، باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، مشروع قرار بعنوان "التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية" (A/C.2/74/L.7).

٢٠ - وفي جلستها الخامسة والعشرين المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية" (A/C.2/74/L.64) مقدم من نائبة رئيس اللجنة، أنات فيشر - تسين (إسرائيل)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار (A/C.2/74/L.7).

٢١ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٢٢ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/74/L.64 (انظر الفقرة ٢٦، مشروع القرار الثالث).

٢٣ - وعقب اعتماد مشروع القرار، أدلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.

٢٤ - ونظرا إلى اعتماد مشروع القرار A/C.2/74/L.64، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/74/L.7 بسحبه.

٢٥ - وفي الجلسة ٢٦ المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى ممثل مصر، بالنيابة أيضا عن باكستان، والجمهورية العربية السورية، والعراق، والمملكة العربية السعودية، ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.2/74/L.64.

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

٢٦ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية:

مشروع القرار الأول

الألياف النباتية الطبيعية والتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

وإذ تشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١)، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٢)، واتفاق باريس^(٣)، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٤)، والخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها في كويتو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)^(٥)،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٨٩/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ المتعلق بالسنة الدولية للألياف الطبيعية، ٢٠٠٩،

وإذ تشير كذلك إلى القرار ٢٠٠٥/٣ الذي اتخذته مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥^(٦)،

وإذ تلاحظ تعريف الألياف الطبيعية، الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة خلال السنة الدولية للألياف الطبيعية، ٢٠٠٩، ونطاق هذا القرار، الذي يركز على الألياف النباتية الطبيعية الأقل شهرة، مثل الجوت وقنب مانيللا وليف جوز الهند والكناف والسيزال والتيل والرامي،

وإذ تلاحظ أيضا أن المجموعة المتنوعة من الألياف النباتية الطبيعية المنتجة في العديد من البلدان توفر مصدرا مهما للدخل بالنسبة للمزارعين، ومن ثم يمكن أن تؤدي دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي وفي القضاء على الفقر، وبالتالي في المساهمة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل،

وإذ تدرك أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم ومطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة،

(١) القرار ١/٧٠.

(٢) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٣) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م-أ-٢١.

(٤) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(٥) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(٦) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة 2005/REP.C.

وإذ تؤكد مجدداً ضرورة تحقيق التنمية المستدامة من خلال استدامة الإنتاج والاستعمال، عن طريق أمور من بينها حماية الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام،

وإذ تؤكد أن إنتاج الألياف النباتية الطبيعية واستعمالها على نحو مستدام يمكن أن يسهم إسهاماً إيجابياً في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة، والتخفيف من وطأة الفقر، وتحسين رفاه الإنسان، والتصدي للتدهور البيئي وتغير المناخ،

وإذ تؤكد أن الألياف النباتية الطبيعية، مثلها مثل أي من المنتجات الزراعية الأخرى، ينبغي أن تنتج بطريقة تحترم البيئة،

وإذ ترحب بقيمة العمل المناخي التي عقدها الأمين العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وإذ تنوه بالمبادرات والالتزامات المتعددة الشركاء التي طرحت خلال مؤتمر القمة،

وإذ تؤكد أن الحلول المستمدة من الطبيعة يمكن أن تسهم، ضمن الاستراتيجيات الأخرى، في التخفيف من آثار تغير المناخ والعمل على انحسار فقدان التنوع البيولوجي، وإذ تقر في هذا الصدد بالدور الهام الذي تؤديه الحلول المستمدة من الطبيعة في تعزيز إنتاج الألياف النباتية الطبيعية واستعمالها على نحو مستدام،

وإذ تلاحظ ما تلقاه التنمية المستدامة من مساهمات وما تواجهه من تحديات نتيجة استخدام الألياف البلاستيكية والاصطناعية، وإذ تلاحظ أيضاً الدور الذي يمكن أن تؤديه الألياف النباتية الطبيعية في التصدي لبعض التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعترض التنمية المستدامة،

وإذ تحيط علماً بالقرارين ٦/٤ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩ والمعنون "القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة"^(٧)، و ٩/٤ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩ والمعنون "معالجة التلوث بالمنتجات البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة"^(٨)، اللذين اعتمدهما جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ تشير إلى الإعلان الوزاري الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثالثة، المعنون "نحو كوكب خال من التلوث"^(٩)، والإعلان الوزاري الصادر عن جمعية البيئة في دورتها الرابعة، المعنون "حلول مبتكرة للتحديات البيئية ومن أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين"^(١٠)،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وعقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، ٢٠١١-٢٠٢٠، والعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، ٢٠١٨-٢٠٢٨، وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٢١-٢٠٣٠، وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨)، وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (٢٠٢١-٢٠٣٠)، وعقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٧)،

.UNEP/EA.4/Res.6 (٧)

.UNEP/EA.4/Res.9 (٨)

.UNEP/EA.3/HLS.1 (٩)

.UNEP/EA.4/HLS.1 (١٠)

وإذ تسلّم بأن الألياف النباتية الطبيعية متجددة وقابلة للتحلل الأحيائي وتسهل إعادة تدويرها، ويمكن أن تعزز كفاءة استخدام الطاقة والانبعاثات الغازات الاحتباس الحراري، وبالتالي قد تسهم في تعزيز التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد الحاجة إلى التعاون والتنسيق وإيجاد أوجه للتآزر فيما بين كيانات الأمم المتحدة المعنية، كلّ وفقاً لولايتها، على صعيد العمل المتصل بإنتاج الألياف النباتية الطبيعية وتوزيعها واستعمالها،

وإذ تلاحظ أن العوامل المتصلة بالدعم السياسي والاستغلال التجاري، بما في ذلك سعر الإنتاج وتكلفته، مطلوبة، حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز إنتاج الألياف النباتية الطبيعية واستعمالها على نحو مستدام، بهدف المساهمة في التنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ أيضاً أنه يلزم في تشجيع استخدام الألياف النباتية الطبيعية اتباع سبل تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع توخي المشاركة من جانب الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما يشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية،

وإذ تسلّم بالدور الحاسم الذي تؤديه النساء والشباب في إنتاج الألياف النباتية الطبيعية واستهلاكها وحفظها، وإذ تشدد على ضرورة مشاركة النساء والشباب مشاركة تامة على جميع مستويات وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بتشجيع استخدام الألياف النباتية الطبيعية،

١ - **تدعو** جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الوعي بمنافع إنتاج الألياف النباتية الطبيعية واستعمالها على نحو مستدام؛

٢ - **تشدد** على أهمية الاستفادة من الألياف النباتية الطبيعية، وتشجع جميع الجهات صاحبة المصلحة على تعزيز إنتاج الألياف النباتية الطبيعية واستعمالها على نحو مستدام في جميع المجالات والقطاعات المعنية؛

٣ - **تسلّم** بأن إنتاج الألياف النباتية الطبيعية وتجهيزها واستعمالها وإدارتها السليمة وتصديرها أمور من الممكن جداً أن تفيد اقتصادات كثير من البلدان النامية وسبل معيشة الملايين من صغار المزارعين والعمال ذوي الأجور المنخفضة، وتهيب، في هذا الصدد، بالدول الأعضاء أن تتخذ تدابير فعالة، حسب الاقتضاء، من أجل المساعدة على إدماج صغار الملاك في سلاسل الإنتاج والقيمة والتوريد العالمية المتعلقة بإنتاج الألياف النباتية الطبيعية واستعمالها على نحو مستدام؛

٤ - **تؤكد** أن إنتاج الألياف النباتية الطبيعية واستعمالها على نحو مستدام قد يسهم في توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١)، وغيرها من الوثائق الختامية الرئيسية ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالموضوع، بما في ذلك اتفاق باريس^(٢)، وتحقيق أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي^(٣)؛

٥ - **تشجع** الدول الأعضاء على ما يلي:

(١١) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/27، المرفق، المقرر ٢/١٠.

(أ) تعزيز الدعم السياسي وتعبئة الموارد وبناء القدرات والإدارة السليمة والزخم من أجل إنتاج الألياف النباتية الطبيعية واستعمالها على نحو مستدام على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، حسب الاقتضاء؛

(ب) تشجيع ودعم المشاركة الكاملة والفعالة لأصحاب المصلحة ذوي الصلة، ولا سيما الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، في عملية صنع القرار فيما يتعلق بإنتاج الألياف النباتية الطبيعية؛

(ج) تشجيع ودعم التدابير التي تكفل أن يكون إنتاج الألياف النباتية الطبيعية متسقاً مع حفظ الغابات الطبيعية والتنوع البيولوجي، ولا يؤدي إلى تحويل الغابات الطبيعية أو الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، بما فيها المياه؛

(د) النظر في تعميم إجراءات تعزيز إنتاج الألياف النباتية الطبيعية واستعمالها على نحو مستدام في السياسات والخطط والأولويات الإنمائية الوطنية الحالية، حسب الاقتضاء، والتصدي للتحديات، بما في ذلك التدهور البيئي والآثار السلبية لتغير المناخ؛

(هـ) وضع وتنفيذ سياسات وخطط تهدف إلى التحفيز على إنتاج الألياف النباتية الطبيعية واستعمالها على نحو مستدام، والعمل على تحديد وتطوير بدائل للمنتجات البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة تكون مراعية للبيئة، مع وضع الآثار التي تترتب على دورة الحياة الكاملة لهذه البدائل في الاعتبار، من أجل خفض استعمال المواد البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة، بما يتماشى مع القوانين والأولويات الوطنية، حسب الاقتضاء؛

(و) البناء على المبادرات القائمة وتعزيزها من أجل زيادة إنتاج الألياف النباتية الطبيعية واستعمالها على نحو مستدام، حسب الاقتضاء؛

(ز) تيسير التآزر بين جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، والأخذ برؤية شاملة لكيفية تعزيز الشراكات الدولية وتحقيق الأولويات الوطنية المتصلة بتعزيز إنتاج الألياف النباتية الطبيعية واستعمالها على نحو مستدام، حسب الاقتضاء؛

(ح) تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والعمل خصوصاً على الاستفادة من منصة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التطبيقات المتعددة المبتكرة للألياف النباتية الطبيعية، بغية تعزيز المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأطول أمداً التي تعود على كل من المنتجين والمستهلكين؛

(ط) تعزيز البحث والتطوير والتعاون في الميدان العلمي على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، حسب الاقتضاء، لكفالة استخدام الألياف النباتية الطبيعية بطريقة متطورة مبتكرة تحقق قيمة مضافة، إضافة إلى استخدامها التقليدي؛

(ي) الحفاظ على المعارف الأصلية والتكنولوجيات المرتبطة بالألياف النباتية الطبيعية، وزيادة إنتاجها واستعمالها على نحو مستدام، حسب الاقتضاء؛

٦ - تدعو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى قيادة الجهود المبذولة والعمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل توسيع الجهود الدولية

الرامية إلى تعزيز إنتاج الألياف النباتية الطبيعية واستعمالها على نحو مستدام، في إطار ولاية كل منها وفي حدود مواردها القائمة، ومن خلال تقديم التبرعات، حسب الاقتضاء؛

٧ - **تدعو** الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص ودوائر الأعمال والأوساط الأكاديمية إلى تشجيع قيام شراكة دولية فعالة ودائمة لدعم البحث والتطوير والدراسة التقنية من أجل تشجيع التطبيقات المختلفة للألياف النباتية الطبيعية، حسب الاقتضاء؛

٨ - **تدعو** الأمين العام إلى إبلاغ الجمعية العامة عن تنفيذ هذا القرار استناداً إلى التقارير التي تعدها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بما فيها تلك المعدة للفريق الحكومي الدولي المعني بالألياف الصلبة والفريق الحكومي الدولي المعني بالجلوت والتيل والألياف المشابهة، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين، في إطار البند المعنون "التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية" بنداً فرعياً معنوناً "الألياف النباتية الطبيعية والتنمية المستدامة".

مشروع القرار الثاني اليوم الدولي للشاي

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنقذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قراراتها ١٩٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٨٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ المتعلقين بإعلان السنوات الدولية، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ المتعلق بالسنوات الدولية واحتفالات الذكرى السنوية، ولا سيما الفقرات ١ إلى ١٠ من مرفقه بشأن المعايير المتفق عليها لإعلان السنوات الدولية، وكذلك الفقرتان ١٣ و ١٤ اللتان تنصان على أنه ينبغي ألا يعلن يوم دولي أو سنة دولية قبل إجراء الترتيبات الأساسية لتنظيم وتمويل ذلك اليوم أو تلك السنة،

وإذ تشير إلى القرار ٢٠١٩/١٢ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩ الذي اتخذته مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في دورته الحادية والأربعين^(١)،

وإذ تقر بأهمية تعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة بطريقة مبتكرة ومنسقة وسليمة بيئيا ومنفتحة ومشتركة، وبالحاجة الماسة إلى توعية الرأي العام بأهمية الشاي بالنسبة إلى التنمية الريفية وسبل العيش المستدامة وإلى تحسين سلسلة القيمة للشاي لتساهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تشير إلى أن إنتاج الشاي وتجهيزه يشكلان مصدر رزق رئيسي لملايين الأسر في البلدان النامية،

وإذ تشير أيضا إلى أن الشاي يشكل مصدر الرزق الرئيسي لملايين الأسر الفقيرة التي تعيش في عدد من أقل البلدان نموا،

وإذ تشير كذلك إلى أن إنتاج الشاي وتجهيزه يساهمان في مكافحة الجوع وفي الحد من الفقر المدقع وفي تمكين المرأة وفي الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية البرية،

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة C/2019/REP، التذييل طاء.

وإذ تقرّر بأنّ صناعة الشاي تشكل مصدراً رئيسياً للدخل ولعائدات الصادرات في بعض البلدان الأشدّ فقراً وباعتبارها قطاعاً كثيف العمالة توفر فرص عمل في المناطق النائية والمحرومة اقتصادياً على وجه الخصوص،

وإذ تؤكد اضطلاع الشاي بدور هام في التنمية الريفية والحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في البلدان النامية بوصفه أحد أبرز المحاصيل ذات العائد النقدي،

وإذ تشير إلى أن استهلاك الشاي يمكن أن يحقق فوائد صحية وأن يجلب العافية، وإذ تشير أيضاً إلى الدور الهام للتنقيف بشأن الشاي وبشأن أهميته الثقافية،

وإذ تعيد تأكيد دعوة الفريق الحكومي الدولي المعني بالشاي إلى بذل المزيد من الجهود لزيادة الطلب، ولا سيما في البلدان المنتجة للشاي حيث يسجّل نصيب الفرد من الاستهلاك معدلاً منخفضاً نسبياً، وتدعم الجهود المبذولة لمعالجة انخفاض معدل الاستهلاك للفرد في البلدان المستوردة التقليدية،

وإذ تعرب عن ثققتها بأن الاحتفال باليوم الدولي للشاي سيشجع ويعزز الإجراءات الجماعية لتنفيذ الأنشطة الداعمة لإنتاج الشاي واستهلاكه على نحو مستدام، وسيذكّر الوعي بأهمية الشاي في مكافحة الجوع والفقر،

١ - **تقرّر** إعلان يوم ٢١ أيار/مايو يوماً دولياً للشاي؛

٢ - **تدعو** جميع الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، إلى الاحتفال باليوم الدولي للشاي على النحو الملائم ووفقاً للأولويات الوطنية، من خلال برامج التنقيف والأنشطة الرامية إلى التوعية بأهمية الشاي بالنسبة إلى التنمية الريفية وسبل العيش المستدامة في جملة أمور؛

٣ - **تدعو** منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن تيسّر الاحتفال باليوم الدولي للشاي، بالتعاون مع سائر المنظمات ذات الصلة، مع مراعاة الأحكام الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠؛

٤ - **تؤكد** أن تكلفة كافة الأنشطة التي قد تنشأ عن تنفيذ هذا القرار ينبغي أن يوفى بها من التبرعات التي تقدمها مختلف الجهات، بما فيها القطاع الخاص؛

٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يطلع جميع الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، على هذا القرار من أجل الاحتفال بهذا اليوم بما يليق بالمناسبة.

مشروع القرار الثالث التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٧٨/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٢٠/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٢٨/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٣٣/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٤٠/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٢٣/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٤٥/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٣٨/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٥٣/٧٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنقذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهتمة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي^(١)، وخصوصاً مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام، وإذ تلاحظ إعلان روما عن التغذية^(٢)، وإطار العمل^(٣) الذي يوفر مجموعة طوعية من خيارات السياسة العامة والاستراتيجيات لتستخدمها الحكومات، حسب الاقتضاء، اللذين اعتمدا في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المعقود في روما من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤،

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة 2/2009/WSFS.

(٢) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB 136/8، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٤)، وجدول أعمال القرن ٢١^(٥)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٦)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٧) و خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)^(٨)، وتوافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٩)، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١٠)، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري^(١١)، وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا^(١٢)، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤^(١٣)، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)^(١٤)،

وإذ تعيد تأكيد اتفاق باريس^(١٥)، وإذ تشجع جميع أطرافه على تنفيذه تنفيذا تاما وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(١٦) التي لم تودع بعد صكوكها للتصديق عليها أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تبرز أوجه التآزر بين تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس، وإذ تلاحظ بقلق الاستنتاجات العلمية الواردة في تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، المعنونة الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية، والمحيطات والغلاف الجليدي في مناخ يتغير، وتغير المناخ والأراضي،

وإذ ترحب بعقد قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩ التي دعا إلى عقدها الأمين العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وإذ تحيط علما بالمبادرات والالتزامات المتعددة الشركاء التي قدمت خلال القمة، وإذ تحيط علما بمؤتمر قمة الشباب للمناخ الذي عقد في ٢١ أيلول/سبتمبر،

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٥) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٦) القرار د-١٩/٢، المرفق.

(٧) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٩) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٠) القرار ١/٦٠.

(١١) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(١٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(١٣) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

(١٤) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(١٥) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١.

(١٦) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

وإذ ترحب أيضا بمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي انعقد في بوينس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩، وبوثيقته الختامية^(١٧)، وإذ تسلم بالدور الهام الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز شراكات فيما بين البلدان النامية تؤدي إلى إنهاء الفقر والجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وإلى تعزيز الزراعة المستدامة،

وإذ ترحب كذلك بمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، المعقد في نيويورك يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، بشأن التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، وإذ تحيط علما بالتقرير العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩،

وإذ تعيد تأكيد الخطة الحضرية الجديدة، التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦^(١٨)، وإذ تعيد أيضا تأكيد أهمية تعزيز إدماج الأمن الغذائي والاحتياجات التغذوية لسكان المناطق الحضرية، لا سيما فقراء المناطق الحضرية، في التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية، وكذلك تعزيز تنسيق سياسات الأمن الغذائي والزراعة المستدامة في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها والمناطق الريفية،

وإذ تعيد أيضا تأكيد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وخطة عمله العشرية، باعتبارها إطارا استراتيجيا لضمان إحداث تحول اجتماعي واقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجه الخاص بالقارة الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمبادرات الإقليمية مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا،

وإذ تشير إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مكافحة داء السل، الذي عقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ ونتائجه^(١٩)، والاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، الذي عقد في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وبالإعلان السياسي الصادر عنه^(٢٠)، وخطة عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، فضلا عن قرار منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٢٠١٩/٦ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩ بشأن مقاومة مضادات الميكروبات^(٢١)،

وإذ تعرب عن القلق لأن وتيرة تنفيذ الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة ونطاق تنفيذه الحاليين من غير المرجح أن يشجعا على إحداث التغيير الجذري اللازم، وأن الغايات المندرجة تحت هذا الهدف لن تتحقق في أجزاء كثيرة من العالم، وإذ تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لإحداث التغيير التحويلي اللازم،

(١٧) القرار ٢٩١/٧٣، المرفق.

(١٨) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(١٩) القرار ٣/٧٣.

(٢٠) القرار ٢/٧٣.

(٢١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة C2019/REP، التذييل جيم.

وإذ تعرب عن القلق أيضا لأن الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمات الغذاء التي تحدث في مناطق مختلفة من العالم وتؤثر في البلدان النامية، ولا سيما البلدان المستوردة الصافية للأغذية، وآثارها في الأمن الغذائي والتغذية تُوجب على الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي التصدي لها على نحو شامل ومنسق في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، وإذ تكرر التأكيد على أن الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية هي الفقر، وتزايد التفاوت، وعدم الإنصاف، والافتقار إلى سبل الحصول على الموارد وفرص توليد الدخل، وآثار تغير المناخ والكوارث، والنزاعات، وإذ لا يزال يساورها القلق مما قد يمتلئه التقلب المفرط في أسعار الغذاء من تحدٍ خطير لمكافحة الفقر والجوع وللجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الجوع وسوء التغذية،

وإذ تشير إلى خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠^(٢٢)، وإذ تسلّم بأن الغابات توفر منتجات وخدمات النظم الإيكولوجية الأساسية، مثل الخشب والغذاء والوقود والعلف والمنتجات غير الخشبية والمأوى، فضلا عن الإسهام في حفظ التربة والمياه والهواء النقي، وبأن الإدارة المستدامة للغابات والأشجار خارج نطاق الغابات أمرٌ حيوي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو متكامل، وبأن الغابات تحول دون تدهور الأراضي والتصحر، وتحدّ من أخطار حدوث الفيضانات والانحيارات الأرضية والانحيارات الثلجية والجفاف والعواصف العنابية والعواصف الرملية وغيرها من الكوارث، وإذ تشدد في هذا الصدد على دور جميع أنواع الغابات، بما في ذلك الغابات الشمالية والمعتدلة والمدارية، في توفير الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج الدورة السادسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي المعقودة في روما في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وإذ تحيط علما بالنتائج الرئيسية التي انتهت إليها، وإذ تشير كذلك إلى العملية الشاملة الجارية المفضية إلى إعداد مبادئ توجيهية طوعية للجنة الأمن الغذائي بشأن النظم الغذائية والتغذية من المقرر اعتمادها في الدورة السابعة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي،

وإذ ترحب بمبادرة الأمين العام المعلنة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ لعقد مؤتمر قمة عالمي معني بالنظم الغذائية في عام ٢٠٢١،

وإذ ترحب أيضا بقرار منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٢٠١٩/٧ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩، المعنون "إدماج مُنح الزراعة المستدامة على نحو أكبر، بما في ذلك الزراعة الإيكولوجية في أنشطة التخطيط المستقبلية لمنظمة الأغذية والزراعة"^(٢٣)، وإذ تسلّم بأن الزراعة الإيكولوجية هي نهج من النهج الأخرى الكفيلة بالإسهام في توفير الغذاء على نحو مستدام للسكان المتزايدة أعدادهم،

وإذ تحيط علما بتدشين برنامج النظم الغذائية المستدامة ضمن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة^(٢٤)، وهو مبادرة استيعابية تهدف إلى الإسراع بالتحول صوب نظم غذائية مستدامة،

(٢٢) انظر المقرر ٢٨٥/٧١.

(٢٣) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة C/2019/REP، التذييل دال.

(٢٤) A/CONF.216/5، المرفق.

وإذ تشجع الدول الأعضاء على تعزيز المسارات المبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وفقا لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ١/٤ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩ (٢٥)،

وإذ تشير إلى تفعيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، الذي يساعد أقل البلدان نمواً على تعزيز قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وعلى تشجيع تطوير منظومات الابتكار الوطنية والإقليمية، وتطوير القدرات من أجل إقامة الشراكات على صعيد التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار مع البلدان الأخرى في أنحاء العالم،

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل الذي تضطلع به الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن التنمية الزراعية وبشأن تعزيز الأمن الغذائي وسلامة الأغذية وتحسين نتائج التغذية،

وإذ تشير إلى إعلان الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، الذي يستند إلى إعلان روما عن التغذية وإطار العمل، وإلى دعوة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية إلى تنفيذ برنامج عمل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، يراعي الإسهامات المقدمة من أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم القطاع الخاص، بواسطة آليات تنسيق مثل اللجنة الدائمة للتغذية ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٣٩/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الذي أعلنت فيه الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٨ عقداً للأمم المتحدة للزراعة الأسرية، مما يبرز دور الزراعة الأسرية في المساهمة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية،

وإذ تؤكد من جديد أن الزراعة ما زالت قطاعاً رئيسياً أساسياً للبلدان النامية، وإذ تلاحظ أهمية العمل من أجل إزالة جميع أشكال الحمائية،

وإذ تقر بأهمية تشجيع الزراعة والأعمال الزراعية المستدامة، التي ستسهم في نظم الإنتاج الغذائي المستدام وحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وستساعد في القضاء على الجوع وسوء التغذية،

وإذ تشدد على أن للمياه أهمية حيوية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، وعلى أن مسائل المياه والطاقة والأمن الغذائي والتغذية مترابطة وعلى أن المياه لا غنى عنها للتنمية البشرية والصحة والرفاه،

وإذ تلاحظ بقلق النتائج التي توصل إليها تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الأول عن الحالة في العالم فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة لعام ٢٠١٩ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإذ تضع في اعتبارها أن القطاع الزراعي يعتمد اعتماداً شديداً على التنوع البيولوجي ومكوناته، وكذلك على وظائف وخدمات النظم الإيكولوجية التي تركز على التنوع البيولوجي، وأن هذه القطاعات تؤثر أيضاً في التنوع البيولوجي

بطرق مباشرة وغير مباشرة عديدة، كما هو مسلم به في إعلان كانكون بشأن تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من أجل تحقيق الرفاهية^(٢٦)،

وإذ تؤكد من جديد حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية، وإذ تشدد على ضرورة بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات التغذوية، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والمسنين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجات من يعيشون أوضاعاً هشّة،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بالمنشور المتعلق بحالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠١٩: الوقاية من التباطؤ والتراجع الاقتصادي، الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنشور المتعلق بحالة الأغذية والزراعة في عام ٢٠١٩: السير قدماً باتجاه الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق لأن أحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة تفيد بأن عدد الذين يعانون من نقص مزمن في التغذية في جميع أنحاء العالم قد ارتفع من نحو ٨٢١,٦ مليون شخص في عام ٢٠١٧ إلى حوالي ٨١١,٧ مليون شخص في عام ٢٠١٨ وأن التحديات العالمية المتعلقة بالتغذية تزداد تعقيداً إذ يمكن أن تتواجد في آن معا في البلد نفسه أو في الأسرة المعيشية نفسها أشكال متعددة من سوء التغذية، ومنها توقف النمو، والهزال، ونقص الوزن، وحالات النقص في المغذيات الدقيقة، والوزن الزائد، والسمنة،

وإذ تسلم بأن التباطؤ الاقتصادي، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين، والنزاع، والجفاف، والآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية التي تزداد تواتراً وقساوة، هي من بين العوامل الرئيسية التي تسهم في انتكاس التقدم الطويل الأمد الذي أحرز في مكافحة الجوع على الصعيد العالمي، الأمر الذي يقلص احتمالات القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق من استمرار حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية التي تواجه مئات ملايين الناس ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وغرب آسيا وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية،

وإذ تسلم بضرورة منع تكرار حدوث وفيات نتيجة للمجاعة في المستقبل،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء تزايد عدد البالغين الذين يعانون من السمنة في العالم، من ٥٦٣,٧ مليون شخص في عام ٢٠١٢ إلى ٦٧٢,٣ مليون شخص في عام ٢٠١٦،

وإذ تعرب عن قلقها من أن عدد الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الذي يصل إلى مستوى الأزمات أو ما هو أسوأ منها قد ظل يفوق ١٠٠ مليون شخص، وفقاً للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام ٢٠١٩، في البلدان المتضررة، في جملة أمور، من النزاع، وأن الأمر يتفاقم بفعل

(٢٦) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة UNEP/CBD/COP/13/24.

الظواهر المتصلة بالمناخ، والعوامل البيئية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، والتقلبات القصوى في أسعار المواد الغذائية،

وإذ تلاحظ أن عددا متزايدا من البلدان، لا سيما في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والمحيط الهادئ، تُدمج الأمن الغذائي والتغذية في سياساتها الزراعية وخططها الاستثمارية، وأنه، نتيجة لذلك، يولى للقضاء على الجوع وتحسين الأمن الغذائي وكفالة التغذية الكافية قدرٌ أكبر من الاهتمام في استراتيجيات التنمية الإقليمية، من قبيل إعلان مالابو الصادر عن الاتحاد الأفريقي بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، واستراتيجية الأمن الغذائي والتغذية الصادرة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإعلان بيورا بشأن الأمن الغذائي، وإطار البرنامج المتعدد السنوات بشأن الأمن الغذائي وتغير المناخ والإطار الاستراتيجي للتنمية الريفية - الحضرية من أجل تعزيز الأمن الغذائي والنمو النوعي، التي اعتمدها منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومبادرة القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحلول عام ٢٠٢٥، واستراتيجية الأمن الغذائي والتغذية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومبادرة الأمن الغذائي العربي، والمبادرة من أجل تكييف الفلاحة الأفريقية مع تغير المناخ، واستراتيجية الزراعة الذكية لمنطقة منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى (٢٠١٨-٢٠٣٠)، وكلها استراتيجيات تؤكد على أهمية الاستثمار في الزراعة، وتنوع الإنتاج الغذائي والوجبات الغذائية، وتوفير التوعية التغذوية الجيدة للمستهلكين، واعتماد تكنولوجيات الاقتصاد في اليد العاملة في إنتاج الأغذية وتصنيعها، وتعزيز حصول المرأة على الدخل، وتعزيز بناء القدرات في تحسين سلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية، وإذ تلاحظ أيضا إنشاء المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي التي يوجد مقرها في نور سلطان،

وإذ تعيد التأكيد على ضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات لتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، لا سيما لأكثر الفئات ضعفا، من خلال الاستثمار في سبل اكتساب القدرة على الصمود، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز استراتيجيات التكيف وتحسين تقييمات المخاطر المشتركة واستراتيجيات إدارة المخاطر، من أجل الحد من آثار الكوارث الطبيعية وتكلفتها لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ في الأمن الغذائي، لا سيما بالنسبة للنساء والشباب وكبار السن والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسباب الجذرية الأخرى لانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية،

وإذ تعرب عن قلقها من أن تغير المناخ سيؤثر تأثيرا غير متناسب في الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، ولا سيما النساء والأطفال، وفي سبل عيشهم، مما سيعرض مئات الملايين من الناس للخطر في نهاية المطاف، ومن أنه، بحلول عام ٢٠٥٠، قد يزداد احتمال التعرّض للجوع والتعرض لسوء التغذية لدى الأطفال بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة بسبب تغير المناخ،

وإذ تعيد التأكيد على أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وكذا الاعتراف بحقوق أصحاب الحيازات الصغيرة، وبخاصة النساء، وحمايتها، وإذ تعيد التأكيد أيضا على أهمية القيام، في جملة أمور، بدعم تمكين النساء والشباب وصغار المزارعين في الأرياف والأسر العاملة في الزراعة ومربي الماشية والصيادين والعاملين في قطاع الصيد ليكونوا عناصر حيوية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية، وإذ تعترف بمساهماتهم الأساسية في الاستدامة البيئية والحفاظ على النظم الزراعية من الناحية الجينية والحفاظ على الإنتاجية في أراضٍ تكون حدية في أغلب الحالات،

وإذ تسلّم بأن الثروة الحيوانية تساهم بنسبة ٤٠ في المائة من القيمة العالمية للنتاج الزراعي وتدعم سبل المعيشة والأمن الغذائي لما يقرب من ١,٣ بليون نسمة، وتقر في هذا الصدد بأن هذا القطاع يتيح فرصاً للتنمية الزراعية والقضاء على الفقر وزيادة الأمن الغذائي، ويتيح فرصة التوعية بشأن المناخ،

وإذ تقر بأن برامج وتدابير الحماية الاجتماعية فعالة في الحد من الفقر والجوع،

وإذ تلاحظ أهمية المبادرات المتخذة في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحتفال باليوم العالمي للبقول، واليوم العالمي لسلمك التونة، ويوم فن الطبخ المستدام، واليوم العالمي للنحل، واليوم العالمي لسلامة الأغذية، ويوم التربة العالمي، والسنة الدولية للإبليات، والسنة الدولية للصحة النباتية، والعقد الدولي للعمل، و"الماء من أجل التنمية المستدامة"، ٢٠١٨-٢٠٢٨، وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨) الذي يهدف إلى زيادة الوعي العام بالزراعة والأمن الغذائي والفوائد الغذائية ذات الصلة، وفقاً لقراري الجمعية العامة ١٩٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٨٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ المتعلقين بإعلان السنوات الدولية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ المتعلق بالسنوات الدولية واحتفالات الذكرى السنوية، **وإذ تسلّم** بضرورة زيادة الاستثمارات والشراكات العامة والخاصة المسؤولة في قطاع الزراعة، لأغراض منها إيجاد حلول استيعابية للجوع وسوء التغذية ومكافحتها والنهوض بالتنمية الريفية والحضرية المستدامة،

وإذ تشير إلى إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وإلى مبادئه التوجيهية^(٢٧)، وإذ تشير أيضاً إلى تشجيعه على إجراء تدريبات منتظمة على التأهب لمخاطر الكوارث ومنعها والتصدي لها والتعافي من آثارها، على الصعيد الوطني والمحلي، بهدف كفاءة التصدي السريع والفعال للكوارث وما يتصل بها من حالات النزوح، بما في ذلك إمكانية الحصول على الإمدادات الأساسية من الأغذية ومواد الإغاثة غير الغذائية، بما يلائم الاحتياجات المحلية،

وإذ تلاحظ أن تقديرات أولية في عام ٢٠١١ أفادت بأن ثلث الغذاء المنتج سنوياً في العالم للاستهلاك البشري، أي ما يعادل نحو ١,٣ بليون طن، يُفقد أو يُهدر، في حين أن أكثر من ٨٢١ مليون شخص يعانون من نقص التغذية المزمن وحوالي ١٤٩ مليون طفل دون سن الخامسة كانوا يعانون من توقف النمو في عام ٢٠١٨،

وإذ تشير إلى أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تسلّم بأن بلوغ الهدف ٢ والغايات المترابطة لأهداف أخرى سيكون عاملاً حاسماً في تحقيق أمور شتى منها القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية،

وإذ تكرر التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وإذ تعيد تأكيد إدراكها بأن كرامة الإنسان أمر أساسي ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع كافة، وإذ تجدد التزامها ببذل قصارهاا لكي تشمل جهودها الأشد تخلفاً عن الركب في المقام الأول،

(٢٧) القرار ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني.

- ١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام^(٢٨)؛
- ٢ - **تشدد** على أهمية مواصلة النظر في مسألة التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، وتشجع الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة على إيلاء الاعتبار الواجب لهذه المسألة عند تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وخاصة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٢٩) وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها؛
- ٣ - **تؤكد** أن الإنتاج الزراعي المستدام والأمن الغذائي وسلامة الغذاء والتغذية تمثل عناصر أساسية للقضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، وتدعو إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال الإنتاج الزراعي وإنتاجيتها والأمن الغذائي فيها على نحو مستدام؛
- ٤ - **تؤكد أيضاً** ضرورة تعجيل وتكثيف الإجراءات، حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز قدرة النظم الغذائية وسبل معيشة الناس على الصمود وعلى التكيف في مواجهة تقلبات المناخ والظواهر المناخية القصوى، في سبيل إيجاد عالم خال من الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٣٠؛
- ٥ - **تعرب عن القلق** من أن العالم لا يمضي حالياً في الطريق الصحيح نحو القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠، وأن الموارد الطبيعية الشحيحة التي تدار إدارة غير مستدامة، إلى جانب عدم ضمان وتكافؤ حقوق أصحاب الحيازات الصغيرة، تؤثر تأثيراً شديداً على أولئك الذين يعيشون أوضاعاً هشّة في المناطق الريفية، وأن الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الجفاف المستمر والمتكرر، والفيضانات، والظواهر الجوية البالغة الشدة، وتدهور الأراضي، والتحات الساحلي، وتحمض المحيطات، وانكماش الكتل الجليدية الجبلية، وارتفاع مستوى سطح البحار، والتصحر، وكذلك حالات النزاع وما بعد النزاع، تشكل تحديات فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي في أماكن كثيرة، مما يحول دون إحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن البلدان التي تمر بأزمات ممتدة معرضة لخطر التخلف عن الركب؛
- ٦ - **تشدد** على أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة على جميع المستويات لاستعادة الزخم وتسريع الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بالتصدي بشكل شامل لأسبابهما وعواقبهما، ولتعزيز تحسين التغذية والزراعة المستدامة والنظم الغذائية المستدامة؛
- ٧ - **تكرر التأكيد** على أهمية أن تحدد البلدان النامية استراتيجياتها للأمن الغذائي، وعلى أن تحسين الأمن الغذائي والتغذية يشكل تحدياً عالمياً ومسؤولية من مسؤوليات السياسات الوطنية، وأن أي خطط للتصدي لهذا التحدي في سياق مساعي القضاء على الفقر يتعين وضعها وتصميمها وتوحيها وتوجيهها وتشكيلها في إطار وطني بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، بوصف ذلك عملية لتحقيق الشمول، وتحث الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المتضررة، على إيلاء أولوية عالية للأمن الغذائي وسلامة الغذاء والتغذية وتحسين ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛

(٢٨) A/74/237.

(٢٩) القرار ١/٧٠.

- ٨ - **تشدد** على ضرورة ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والمسنون والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوو الإعاقة والذين يعيشون في حالات من الضعف، بسبل منها تعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل التصدي للأثر السلبي لحالات التباطؤ والركود الاقتصادي على الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية؛
- ٩ - **تهييب** بالمجتمع الدولي أن يواصل دعمه لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإطار النتائج الخاص به، الذي هو جزء لا يتجزأ من ذلك البرنامج ويقدم توجيهات بشأن تخطيط برامج الاستثمار وتنفيذها؛
- ١٠ - **تشجع** الدول الأعضاء على أن تراعي تماما، لدى وضع سياساتها الوطنية، إعلان روما عن التغذية^(٢) وإطار العمل^(٣)، الذي يوفر مجموعة طوعية من خيارات السياسة العامة والاستراتيجيات لتستخدمها الحكومات، حسب الاقتضاء؛
- ١١ - **تحث** على زيادة الالتزام السياسي للدول الأعضاء بالقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، وتلاحظ، في هذا الصدد، حركة تحسين مستوى التغذية، وتشجع الدول الأعضاء على الانخراط في تلك الحركة على الصعيدين العالمي والقطري لتقليص المستوى المتزايد للجوع وجميع أشكال سوء التغذية في العالم، وعلى وجه الخصوص لدى الأطفال، ولا سيما الأطفال دون سن الثانية، والنساء، ولا سيما الحوامل والمرضعات، والشباب؛
- ١٢ - **تشدد** على ضرورة التصدي لتوقف نمو الأطفال، الذي لا يزال معدله مرتفعا بشكل غير مقبول، حيث كان نحو ١٤٩ مليون طفل دون سن الخامسة، أي ما يزيد على ٢١,٩ في المائة من هؤلاء الأطفال، يعانون من توقف النمو في عام ٢٠١٨؛
- ١٣ - **تشدد** على الغايات العالمية الست للتغذية التي وضعتها جمعية الصحة العالمية من أجل التصدي لسوء التغذية في العالم وإطار الرصد المتصل بها؛
- ١٤ - **تحيط علما** بالاتفاق العالمي للتغذية من أجل النمو، الذي وقّعه أكثر من ١٠٠ من البلدان والشركات ومنظمات المجتمع المدني، لخفض عدد الأطفال الذين يعانون من توقف النمو بمقدار ٢٠ مليون طفل بحلول عام ٢٠٢٠، وبالالتزامات المالية المعلنة دعما لهذا الهدف، وكذلك بمؤتمر القمة الثالث المعني بالتغذية من أجل النمو، الذي عقد في ميلانو، إيطاليا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛ وتتطلع إلى مؤتمر القمة المقبل للتغذية من أجل النمو، المقرر عقده في طوكيو في عام ٢٠٢٠؛
- ١٥ - **تؤكد** ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية على نحو مستدام على الصعيد العالمي، وتلاحظ في الوقت نفسه تنوع الظروف والنظم الزراعية، بطرق منها تحسين أداء الأسواق والنظم التجارية والعمل على ضمانه وتعزيز التعاون الدولي، وبخاصة لصالح البلدان النامية، وزيادة الاستثمارات والشراكات العامة والخاصة المسؤولة في مجال الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي والتنمية الريفية والتعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتشير إلى أن هذه الاستثمارات والجهود المبذولة من القطاعين العام والخاص لا بد أن يستفيد منها أيضا، حسب الاقتضاء، أصحاب الحيازات الصغيرة المحليون في النظم الملائمة لإدارة المعارف والاتصالات فيما يتعلق بتعزيز الأمن الغذائي وتحسين نتائج التغذية والحد من أوجه عدم المساواة؛

١٦ - **تسلم** بضرورة زيادة قدرة الإنتاج الغذائي والإنتاج الزراعي على مواجهة تغير المناخ وزيادة استدامة هذا الإنتاج في سياق ارتفاع الطلب على المحاصيل، مع مراعاة أهمية ضمان الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، وتعرض نظم الإنتاج الغذائي بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، وتشجع على بذل جهود على جميع الصعد لدعم الممارسات الزراعية المرعية للمناخ، بما في ذلك زراعة الأحراج واستغلالها والإيكولوجيا الزراعية والزراعة الحافظة للموارد وخطط إدارة المياه والبذور المقاومة للجفاف والسيول والإدارة المستدامة للثروة الحيوانية، وإنشاء واجهات بينية تربط بين العلماء وصناع القرار ومنظمي المشاريع ومولي العلم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز هذه الواجهات، وكذلك اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرة من يعيشون أوضاعاً هشة والنظم الغذائية على الصمود، الأمر الذي يمكن أيضاً أن تترتب عليه آثار إيجابية على نطاق أوسع، مع التشديد على أن التكيف مع تغير المناخ شغل وهدف رئيسي لجميع المزارعين ومنتجي الأغذية، ولا سيما صغار المنتجين؛

١٧ - **تشدد** على الحاجة الملحة إلى زيادة القدرة على التكيف، وتعزيز القدرة على التحمل، والحد من قابلية التأثر بتغير المناخ، وتحث كذلك الدول الأعضاء على مواصلة المشاركة في عمليات تخطيط التكيف وتنفيذ إجراءات التخفيف؛

١٨ - **تدعو** إلى تعزيز النظم الزراعية والغذائية من أجل تحسين التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على التصدي لها، بما في ذلك من خلال خدمات النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي، وتدعو أيضاً إلى إدماج الأهداف المتعلقة بالفقر والجوع والأمن الغذائي والتغذية في الخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته؛

١٩ - **تسلم** بالدور الحاسم الذي يؤديه القطاع الخاص في دعم نظم غذائية مستدامة وبالإسهام الإيجابي للشركات بين أصحاب المصلحة المتعددين وتحسين نوعيتها باعتبارها وسيلة لإشراك جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، وتشدد على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص؛

٢٠ - **تعيد تأكيد** ضرورة تشجيع وتعزيز ودعم زراعة مستدامة، بما يشمل المحاصيل والغابات ومصايد الأسماك والمواشي وتربية المائيات، تسهم في تحسين الأمن الغذائي وتمكن من القضاء على الجوع وتساعد على الوقاية من سوء التغذية وتتوافر فيها مقومات الاستمرار من الناحية الاقتصادية مع حفظ الأراضي والمياه والموارد الجينية النباتية والحيوانية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وتسلم بضرورة الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الطبيعية التي تدعم نظم الإنتاج الغذائي المستدامة والفعالة وتكفل الأمن الغذائي، وتؤكد أهمية تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في القطاع الزراعي، وتحيط علماً بأهمية نظم التراث الزراعي المهمة عالمياً ومنهاج تعميم التنوع البيولوجي الذي تروج له منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛

٢١ - **تعرب عن قلقها** إزاء مقاومة مضادات الميكروبات، التي تشمل قطاع الزراعة، وتشجع في هذا الصدد على تنفيذ خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي تدعم قطاع الأغذية والزراعة في تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات^(٣٠) التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة

(٣٠) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA68/2015/REC/1، المرفق ٣.

للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان اللتين اعتمدتا الخطة لاحقاً، من أجل التقليل إلى أدنى حد من أثر مقاومة مضادات الميكروبات؛

٢٢ - **تسلم** بأن لنظم الأغذية المستدامة دور أساسي في تعزيز الأنظمة الغذائية الصحية وتحسين التغذية والوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، وترحب بوضع وتنفيذ سياسات وطنية ترمي إلى القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله وتغيير نظم الأغذية بحيث تتاح للجميع الوجبات المغذية، بما فيها الوجبات الصحية التقليدية، مع إعادة التأكيد على وجوب القيام في الوقت نفسه بتعزيز نظم الصحة والمياه والصرف الصحي من أجل القضاء على سوء التغذية؛

٢٣ - **تدعو** إلى سد الفجوة بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية في مجال الزراعة، وتلاحظ في الوقت نفسه مع القلق أن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة فيما يتعلق بكثير من الموارد والمدخلات والخدمات، وتؤكد ضرورة بذل وتعزيز الجهود الرامية إلى تقديم الدعم لتمكين النساء والفتيات، ولا سيما النساء الريفيات، لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية لهن ولأسرهن، وكفالة تمتعهن بمستويات معيشة ملائمة وعمل لائق، وضمان صحتهم ورفاههن وسلامتهن الشخصية واستفادتهن بالكامل من الأراضي والموارد الطبيعية وإمكانية حصولهن على قروض ميسورة منخفضة التكلفة وطويلة الأجل ووصولهن إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، مع مراعاة أن انتشار انعدام الأمن الغذائي يعرض صحة وحياة النساء والأطفال إلى المخاطر؛

٢٤ - **تسلم** بالدور والإسهام المهمين للنساء الريفيات، بمن فيهن صاحبات الحيازات الصغيرة والمزارعات، ونساء الشعوب الأصلية ونساء المجتمعات المحلية، ومعارفهن التقليدية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في الأرياف، وتؤكد في هذا الصدد أهمية استعراض السياسات والاستراتيجيات الزراعية بما يكفل الاعتراف بالدور الحاسم للمرأة في مجال الأمن الغذائي والتغذية والنظر إليه باعتباره جزءاً لا يتجزأ من التدابير القصيرة والطويلة الأجل للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية واحتمالات حدوث التقلب المفرط في الأسعار والأزمات الغذائية في البلدان النامية، وكذا الاعتراف بحقوق أصحاب الحيازات الصغيرة في الأراضي، وبخاصة النساء، وحمايتها؛

٢٥ - **تعيد تأكيد** الدور البالغ الأهمية للنظم الإيكولوجية البحرية السليمة ومصايد الأسماك المستدامة وتربية المائيات المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي وإمكانات الحصول على الأغذية المأمونة والكافية والمغذية وفي توفير سبل الرزق لملايين الناس، ولا سيما سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجع في هذا الصدد على التنفيذ الكامل لبرنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي أطلق في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٧؛

٢٦ - **تشجع** الجهود المبذولة على جميع المستويات لوضع تدابير وبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية ولتعزيز هذه التدابير والبرامج، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية وبرامج الحماية الوطنية للمحتاجين والضعفاء، مثل برامج تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل وبرامج التحويلات النقدية والقسائم وبرامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأمهات والأطفال، و**تنوه** بتلك الجهود، وتؤكد في هذا الصدد أهمية زيادة الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم؛

٢٧ - **تظل تشعر ببالغ القلق** من تكرر حالات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في مناطق مختلفة من العالم واستمرار تأثيرها سلباً في الصحة والتغذية، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء

الكبرى وجنوب وغرب آسيا وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية، وتؤكد في هذا الصدد الضرورة الملحة لبذل جهود مشتركة على جميع المستويات للتصدي لهذا الوضع بطريقة متسقة وفعالة؛

٢٨ - **تسلم** بأهمية دور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وصغار المزارعين والمزارعين الأسريين ومربي الماشية وصغار الصيادين والعاملين في قطاع صيد الأسماك ومعارفهم ونظمهم التقليدية للإمداد بالبذور، وكذلك بأهمية دور التكنولوجيات الجديدة في الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستفادة منه على نحو مستدام وفي العمل على ضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية؛

٢٩ - **تشدد** على أهمية تطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار ونظم إدارة المعلومات والاتصالات ذات الصلة في ضمان الأمن الغذائي بحلول عام ٢٠٣٠، وتشجع على تطبيق أحدث تكنولوجيات المعلومات مثل الإنترنت والنظم النقالة والأرصدة الجوية والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية وأكثرها ملاءمة في النظم الزراعية لدعم جهود أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر العاملة في الزراعة لزيادة قدرتهم على التكيف وزيادة إنتاجيتهم وإيراداتهم، وإشراكهم في وضع خطط البحث والابتكار مع الحد من الآثار البيئية السلبية؛

٣٠ - **تشدد** على ضرورة تنشيط قطاع الزراعة وتعزيز التنمية الريفية والسعي إلى كفالة الأمن الغذائي والتغذية، وبخاصة في البلدان النامية، بطريقة مستدامة، مما سيسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية الريفية على نحو أفضل بطرق منها تعزيز إمكانية حصول المنتجين الزراعيين، وبخاصة صغار المنتجين والنساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن ومن يعيشون في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، على الخدمات الائتمانية وغيرها من الخدمات المالية وتعزيز فرص وصولهم إلى الأسواق وضمان حيازتهم للأراضي وتوفير خدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم والتدريب والمعارف لهم ووصولهم على التكنولوجيات الملائمة الميسورة التكلفة لأغراض منها النهوض بالمحاصيل المحلية، وضمان كفاءة الري وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وجمع المياه وتخزينها؛

٣١ - **تلاحظ** الحاجة الملحة إلى معالجة مسألة ضياع الأغذية وهدرها في جميع مراحل سلسلة الإمداد بالأغذية، وذلك بسبل منها التعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

٣٢ - **تدرك** أن من المتوقع أن يتضاعف تقريبا عدد السكان الحضريين في العالم بحلول عام ٢٠٥٠، مما يجعل التحضر أحد المحركات الرئيسية للتحول في القرن الحادي والعشرين، ويؤكد الحاجة المتزايدة إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة الجوع وسوء التغذية في صفوف فقراء الحضر عن طريق تعزيز إدماج احتياجات الأمن الغذائي والتغذية لسكان المناطق الحضرية، ولا سيما فقراء المناطق الحضرية، في التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، وإنهاء الجوع وسوء التغذية، وتعزيز تنسيق سياسات الأمن الغذائي والزراعة المستدامة عبر المناطق الحضرية وشبه الحضرية والمناطق الريفية من أجل تيسير إنتاج الأغذية وتخزينها ونقلها وتسويقها للمستهلكين بطرق ملائمة وميسورة التكلفة، والحد من ضياع الأغذية ومنع هدرها وإعادة استخدام النفايات الغذائية، وتعزيز تنسيق سياسات الغذاء مع سياسات الطاقة والمياه والصحة والنقل وسواها من السياسات في المناطق الحضرية في سبيل زيادة الكفاءة إلى الحد الأقصى وتقليل الهدر إلى الحد الأدنى؛

٣٣ - **تعميد تأكيد** ضرورة السعي إلى اتباع نهج شامل ثنائي المسار إزاء الأمن الغذائي والتغذية، يتألف من إجراءات للقيام فورا بالتصدي للجوع ومعالجة النقص في المغذيات الدقيقة بين الفئات الأكثر ضعفاً، إلى جانب تنمية الزراعة المستدامة المتوسطة والطويلة الأجل، والأمن الغذائي والتغذية، وبرامج التنمية الريفية للقضاء على الأسباب الجذرية للجوع وجميع أشكال سوء التغذية والفقر، وذلك بسبل منها تنشيط المناطق الريفية لفائدة الشباب والشبان عن طريق إيجاد فرص العمل اللائق للجميع، ومن خلال نظم التثقيف الزراعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب وتوسيع نطاق البحث والتطوير وتعزيز دور الشباب عن طريق التعليم ومباشرة الأعمال الحرة وفرص الوصول إلى الأسواق والخدمات والتمويل المشترك وبناء القدرات ومنظمات الشباب في المناطق الريفية، وبالإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

٣٤ - **تعميد أيضا تأكيد** الحاجة إلى التشجيع على التوسع بقدر كبير في البحوث المتعلقة بالغذاء والتغذية والزراعة والخدمات الإرشادية والتدريب والتعليم، وفي تمويل هذه البحوث من جميع المصادر، وإلى تحسين الإنتاجية الزراعية والاستدامة الزراعية من أجل تعزيز الزراعة باعتبارها قطاعاً رئيسياً، وإلى تعزيز التنمية وبناء القدرة على الصمود بما يساعد في تحسين عملية التعافي عقب الأزمات، بطرق منها تعزيز العمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية اتحاد المراكز الدولية للبحوث الزراعية بعد إصلاحه، لزيادة أثره في التنمية ودعم نظم البحث الوطنية والجامعات العامة ومؤسسات البحوث، وتشجيع نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، والتبادل الطوعي للمعارف والممارسات والبحوث من أجل التكيف مع تغير المناخ وتحسين إمكانية الحصول بشكل منصف على نتائج البحوث والتكنولوجيات بشروط متفق عليها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحفظ الموارد الوراثية؛

٣٥ - **تؤكد** أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ويستند إلى قواعد أمر من شأنه أن ينهض بالزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية وأن يسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتحت على أن تشجع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المشاركة الشاملة للمزارعين والصيادين والعاملين في قطاع صيد الأسماك، لا سيما صغار المزارعين، بمن فيهم النساء، في الأسواق المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية؛

٣٦ - **تنوه** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة التي أعلنت بالفعل التزاماتها إزاء عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥)، وتشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على تقديم الدعم الفعال لتنفيذ العقد، بما في ذلك عن طريق إعلان الالتزامات وإنشاء شبكات العمل؛

٣٧ - **تنوه أيضا** بانطلاق عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨)، وتشجع في هذا الصدد على التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٩/٧٢، وتخطط علماً مع التقدير بخطة العمل العالمية للعقد، التي تدعم وضع وتحسين وتنفيذ سياسات عامة بشأن الزراعة الأسرية، بما في ذلك الخطط الوطنية، حسب الاقتضاء، استناداً إلى الإدارة الشاملة والفعالة والبيانات الآنية وذات الصلة جغرافياً، بحلول عام ٢٠٢٤؛

- ٣٨ - **تؤكد** ضرورة مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واللجان الإقليمية وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية الأخرى وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والاقتصادية الدولية، وفقا لولايتها كل منها وأولوياتها الإنمائية الوطنية، من أجل زيادة فعاليتها، وضرورة تعزيز التعاون بين هذه المنظمات ومع المنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص على دعم وتعزيز الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي والتغذية؛
- ٣٩ - **تنوه** بالإسهام الذي قدمته حتى الآن نظم الإنذار المبكر، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز موثوقية وتوقيت هذه النظم على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مع التركيز على البلدان القليلة المنعة بوجه خاص في مواجهة صدمات الأسعار وحالات الطوارئ الغذائية؛
- ٤٠ - **تعيد تأكيد** الدور الهام للجنة الأمن الغذائي العالمي وطابعها الشامل للجميع باعتبارها منتدى حكوميا دوليا رئيسيا تلتقي فيه طائفة واسعة من أصحاب المصلحة للعمل سويا من أجل كفالة الأمن الغذائي والتغذية للجميع، وتشجع البلدان على المشاركة الكاملة في العملية الجارية التي تقوم بها لجنة الأمن الغذائي العالمي لوضع مبادئ توجيهية طوعية بشأن نظم الغذاء والتغذية التي تدعم التحول نحو نظم الغذاء المستدامة، والتي تسهم في تعزيز الأنظمة الغذائية الصحية وتحسين التغذية؛
- ٤١ - **تؤكد مجددا/أيضا** الالتزام الوارد في صميم خطة عام ٢٠٣٠ بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشّة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛
- ٤٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين تقريرا عملي المنحى عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والسبعين البند المعنون "التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية".